



الباب الثالث

أطماع واستراتيجيات وخطط



بن جوريون والبحر الأحمر:

رغم الاهتمام الصهيوني المعاصر بالبحر الأحمر وأفريقيا إلا أن البعض يرجع أطماع إسرائيل في البحر الأحمر إلى أول تصريح مسجل لابن جوريون سنة ١٩٣٣م، عندما قال: إن العقبة وموقع إيلات التاريخي -أم الرشراش- سيسمح لنا بالتمركز في خليج العقبة والبحر الأحمر كما كتب سنة ١٩٣٤م لزميله القاضي برانديز في المحكمة الأمريكية العليا: سيكون لنا طريق مائي مفتوح إلى المحيط الهندي وأكبر قارة في العالم من خلال إيلات والبحر الأحمر.

وحاول اليهود قبل سنة ١٩٣٩م شراء أراضي المنطقة، كما أمضى وايزمان معظم الوقت عند مقابلته لترومان سنة ١٩٤٧م لإقناعه أن يكون النقب عند التقسيم من حظ إسرائيل، لكن القوة كانت الفصل عندما احتلت إسرائيل قرية أم الرشراش في ١٠ مارس ١٩٤٩م ولأهمية الملاحة عن طريق البحر الأحمر شنت إسرائيل حربين عدوانيتين في ١٩٥٦م و١٩٦٧م، بينما كانت تترقب الأحداث العربية بقلق بالغ منذ بدأ الحديث عن وحدة مصر مع السودان، ثم الوحدة المؤقتة مع سوريا، ثم ثورة اليمن ١٩٦٣م في جنوبه؛ الأمر الذي دفع أبا أيان للتصريح في ١٩٦٧/٢/٢م بأنه يجب منع القوات المصرية التي تساعد اليمن في الشمال من السيطرة على اليمن الجنوبي في حال تحرره وفي تلك السنة

قامت مصر بسحب قواتها من اليمن جراء حربها مع إسرائيل وبعد حادثة ناقلّة النفط كورال سي سنة ١٩٧٢م قامت إسرائيل بتطوير طائراتها الأمريكية starto cruiser لتمويل محارباتها في الجو؛ لكي تتمكن من الوصول إلى جنوب البحر الأحمر كما عملت على تطوير القوارب الحربية الفرنسية saa,r لاستخدامها في نفس المنطقة.

أطماع إسرائيل في البحر الأحمر

نحن نملك أسطولاً بحرياً ضخماً يعمل في كافة موانئ العالم، وسيرتفع عدده عام ١٩٥٦م؛ فعلينا أن نعدّ العدة لمستقبل تستطيع فيه أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار المفروض علينا، وأن نفرض الحصار بدورنا على بعض الدول العربية بشكل أقوى مما فرضوه علينا؛ أي: باختصار مطلوب منا أن تكون لدينا خطة نستطيع عن طريقها أن نحول البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية بالتدرج بهذه العبارة التي قالها كانستلون قائد البحرية الصهيونية السابق، تظهر الأهداف الصهيونية في البحر الأحمر وما يبدو للعيان من محاولة للسيطرة عليها ما هو إلا ترجمة للهدفين السابقين، وهما: فك الحصار عن الصهاينة، ووضع العرب والمسلمين عموماً تحت السيطرة الغربية والصهيونية.

ولمعرفة السياسة الصهيونية تجاه هذه المنطقة علينا أن نتتبع مسيرتها بشكل سريع عبر تاريخها الحديث، حيث أن الاهتمام الصهيوني

بدأ من منطقة أفريقيا، وبالذات القرن الأفريقي منذ البدايات الأولى لتأسيسها، ذلك أن من بين المقترحات لإقامة الدولة الصهيونية ضرورة إقامتها في أوغندا تحقيقاً لأسطورتهم القائلة بامتداد دولة إسرائيل من الفرات إلى النيل، ورغم أن الصهاينة استقر رأيهم على فلسطين إلا أن أفريقيا والقرن الأفريقي بالذات لها في استراتيجية بني صهيون اهتمام خاص، فلكي يتحقق حلم إسرائيل الكبرى لا بد من تأمين الطرق والمنافذ ومحاصرة العدو المسلمين، وتوفير المصادر والطرق الاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا عبر هذه المنطقة، فهي تشرف على منفذ هام وحساس باب المندب، وممر مائي يربط بين ثلاث قارات البحر الأحمر، وبالإضافة إلى أنها غنية بالثروات المعدنية، وأنظمتها هشة وغير مستقرة، وأوضاعها متدهورة، فهي أكثر قابلية لأي نفوذ خارجي مقابل دعم يسكت الأفواه ويعمي الأبصار.

بدأ النفوذ عبر المؤسسة السياسية البريطانية أيام الاحتلال البريطاني ونتيجة للنفوذ الصهيوني في هذه المؤسسة، جرت مفاوضات بين وزارة المستعمرات البريطانية آنذاك والحركة الصهيونية حول إقامة دولة استيطان يهودية على أرض أوغندا، وتشمل معها كينيا، في مؤتمر جاركوف، إلا أن هذه الخطة واجهت معارضة شديدة من قبل بعض قيادة الحركة الصهيونية وعلى رأسهم يوسي أشكين وحاييم وايزمن، ورفضت بشكل نهائي في المؤتمر الصهيوني السادس سنة ١٩٠٣م، كما رفضت

خطة أخرى لمشروع صهيوني في الكونغو، ثم وضعت خطة أخرى لإقامة دولتهم في السودان، وكانت هي الأنسب؛ لسببين رئيسيين: الأول سعة المساحة وإشرافها على البحر الأحمر والثاني قربها من أماكن تجمعات يهودية هامة، منها: اليمن وأثيوبيا، وكذلك يسهل وصول يهود روسيا إليها، بالإضافة إلى أن السودان كانت تحت الحكم البريطاني.

كان الاهتمام الصهيوني يتركز حول منطقة إريتريا بالذات، فمنذ سنة ١٩٢٠م خلال الاحتلال الإيطالي أقيمت شركة زراعية صهيونية تدعى SIA برؤوس أموال يهودية، في منطقة القاش بما تسمى اليوم مشروع علي قدر غرب إريتريا قرب مدينة تسني في مساحة تزيد على ٧٠ ألف فدان، وكان مدير المشروع يدعى فسبريني يعقوب يهودي إيطالي الجنسية، وحالياً قدمت الصهيونية لنظام أفورقي ٤٠ مليون دولار لإصلاح هذا المشروع ضمن الاتفاقيات المبرمة بينهما في مجال التعاون الزراعي كما أعادت علاقاتها الأفريقية قبل مفاوضات مدريد، وبعد أن انقطعت عقب حرب ١٩٧٣م، حيث أعادت العلاقة مع زائير في ١٤/٥/١٩٨٢م، ومع ليبيريا في ١٣/٨/١٩٨٣م، ومع ساحل العاج في ١٢/٦/١٩٨٦م، ومع الكاميرون في ٢٦/٨/١٩٨٦م، ومع الكونغو في ١٦/٦/١٩٨٧م، ومع كينيا في ٢٣/١٢/١٩٨٨م، ومع أفريقيا الوسطى في ١٦/١/١٩٨٩م، ومع أثيوبيا في ٣/١١/١٩٨٩م، كذلك أعادت

العلاقة مع كل من نيجيريا وأنجولا وسيبيريا وسيراليون وإريتريا وبنين في المدة ما بين عامي ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٣م.

وفي عهد الاحتلال الأثيوبي كانت الصهيونية لا ترى استقلال إريتريا، وكانت تدعم نظام هिला سيلاسي منجستو، إلا أنها تحولت إلى صديق لإريتريا، وبدأت اختراق الثورة الإرترية عبر شخصية أسياسي أفورقي سنة ١٩٧٠م بواسطة قاعدة كانيو ستيشن الأمريكية في أسمرا، حيث تمكن أفورقي من الانفصال بتنظيم الجبهة الشعبية سنة ١٩٧٦م بدعم من الغرب، وقبل ذلك بعام عقدت أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وإسرائيل اجتماعاً لاحتواء ما أسمته بالنفوذ العربي المقبل من البحر الأحمر من أجل الحيلولة دون انتصار الثورة الإرترية ذات التوجه العربي الإسلامي والمدعومة من بعض الدول العربية، خوفاً من أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية.

الأطماع الأمريكية- الإسرائيلية في البحر الأحمر وخفايا القرار ١٨٣٨

اليمن بحكم موقعها وإطلالها على البحر الأحمر، وما لها من حقوق والتزامات تجاه الثروة البحرية الهائلة المحيطة حول البحر الأحمر، وتأمين المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها خضوعاً كاملاً لسيادة اليمن، حيث تعتبر جزء من إقليم الدولة البحرية، وتمارس اليمن سيادة على قاع البحر، وما تحت القاع، والمياه التي تعلوها، وما يوجد فيها من

ثروات طبيعية حية وغير حية، ولها الحق في استكشاف واستغلال الثروات الحيوانية غير الحية في المنطقة الاقتصادية.

والجرف القاري حق الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستكشاف الموارد من الذهب والمعادن والنحاس، ولها حق إقامة جزر صناعية ومنشآت وتركيبات وغيرها، وحق البحث العلمي، وحق حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، ويقصد بذلك حق الاستغلال الاقتصادي.

لكن هناك قيد مشروط بعدم اعاقا الملاحة في تلك المناطق البحرية حيث أن التكييف القانوني للبحر الأحمر يعتبر أنه بحر شبه مغلق، استناداً إلى قانون البحار الدولي في مادتيه ١٢٢ و ١٢٣، حيث يسمح للدول الأخرى بحرية الملاحة الدولية والتخليق، بما في ذلك وضع ومد الأسلاك والأنابيب البحرية، وهو قيد مشروط بموافقة الدولة الساحلية ولا ننسي الممر المائي الغالي مضيق باب المندب والجزر المحيطة به وأهميته الإستراتيجية والسياسية في الصراع الحالي ونظراً للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاستثمارية للبحر الأحمر، وموقع إسرائيل في المنطقة العربية، تحولت أنظار العالم خاصة إسرائيل منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م أي بعد قرار إغلاق مضيق باب المندب العظيم الذي كان يسمى بوابة الدموع، وهي منطقة إستراتيجية لرصد وكشف كافة السفن المارة في تلك المنطقة، حيث كانت تنطلق منه أول إشارة لتنبيه الأهالي،

استعداداً للدفاع عن البلاد وصد الهجوم عنها ويحيط بها العديد من الجزر اليمنية على طول الشريط الساحلي في وجه الملاحة البحرية ومنع الإمدادات العسكرية من الوصول إلى إسرائيل، لجأت الدول الكبرى التي تمتلك أكبر الأساطيل من السفن الحربية والتجارية إلى الاهتمام بأمن البحر الأحمر.

فأصبح أمن البحر الأحمر يرتبط بأمن إسرائيل، وقامت بدراسة الوضع من خلال دعوتها لعقد مؤتمرات دولية لتعديل بعض المواد القانونية التي تتضمن أحكام البحر عامة والبحر الإقليمي خاصة، الصادرة في المؤتمرات السابقة ومنها: مؤتمر لاهاي سنة ١٩٣٠م، ومؤتمر جنيف الأول لقانون البحر سنة ١٩٥٨م، ومؤتمر جنيف الثاني لقانون البحر سنة ١٩٦٠م، وحتى إصدار قانون البحار الدولي عام ١٩٨٢م، الذي سمح فيه للدول بإضافة مناطق بحرية- السابقة الذكر وعلى ضوء ذلك أصبح البحر الأحمر من أهم البحار الدولية، وأصبح منطقة صراع سياسي اقتصادي أمني.

إن المبدأ السياسي الاستراتيجي لإسرائيل هو تحقيق موطئ قدم عند مدخل البحر الأحمر، حيث يعتبر في نظرها منفذاً رئيسياً لتدفق من خلاله الصادرات الصهيونية المتجهة إلى أفريقيا واليابان وجنوب شرق آسيا وإيلات والقصد من ذلك أن تجارتها المستقبلية قد تحددت مع عالم

المحيط الهندي والأفرو- آسيوي، وتمويل إسرائيل بالبتروول دون اللجوء إلى المرور عبر قناة السويس لذلك فقد أنشأت خط أنابيب من إيلات إلى عسقلان وأصبحت إحدى دول عبور البتروول مثل سوريا ولبنان والأردن.

إيقاف أي اتجاه عربي بأن تكون للبحرية العربية اليد العليا في البحر الأحمر، فالإستراتيجية الإسرائيلية تقوم بمنع العرب من السيطرة عليه أي إخضاع البحر الأحمر للهيمنة الإسرائيلية ونزع صفته العربية، وهذا ما أكدته دراسة أعدها بنحاس مائير الباحث في الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، فذكر أن إسرائيل لا يمكنها تحت أي ظرف من الظروف السماح بأن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ولابد من أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بمواجهة أي تدهور قد يعيق الملاحة الإسرائيلية في هذا البحر.

وإسرائيل تعتبر البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية التي توصلها مع دول العالم، وشرطاً حيوياً يتوقف عليه ازدهار نموها، وثروة إستراتيجية لا يجوز السماح بضياعها أو استغلالها من قبل الأعداء.

يتم حماية القوافل البحرية لبرنامج الغذاء عن طريق قيام الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدات تنسيق مكلفة بمهام الدعم والرقابة والحماية على الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء في الاتحاد بعمليات بحرية والهدف الأساسي هو الحفاظ على النظام الدفاعي الدولي والتحرك

السريع للقضاء على أي تهديد يهدد مصالحهم السياسية أو الاقتصادية من الدول المجاورة الساحلية في البحر فالقرار الحالي ما هو إلا رسالة سياسية، مدلولها القانوني هو حق إسرائيل في الوجود والتمتع بكافة الحقوق القانونية في الإبحار بسفنها الحربية والنووية في البحر الأحمر، ولها الحق أيضا في استخدام واستثمار ما يحلو لها من أبحاث وتنقيب فالوصاية الدولية جاءت بسبب التهاون العربي .

القرار الصادر من مجلس الأمن، من الناحية القانونية، قرار إذعان ملزم بالقوة الجبرية بسياسة الأمر الواقع، وكان من الإلزام الرجوع إلى الدول المظلة على البحر الأحمر للتشاور، وليس الاكتفاء بالطلب المقدم من الرئيس الصومالي بنشر قوة دولية متعددة الجنسيات فقط، لأن سيادة الصومال وجيبوتي من سيادة اليمن، ولا ننسى التداخل البحري بينهما.

وكان من المفترض أن تكون هناك رؤية مشتركة لحماية سواحلها تحت بنود قانونية، واتخاذ كافة التدابير الاحترازية لمنع أي تدخل أو انتهاكات أو استغلال في الثروات البحرية المتواجدة على تلك السواحل الغنية ونحن للأسف الشديد لا ندرك شئ أو نتحاشى الدخول في صراع مواجهة، خوفا من قطع المعونات المالية؟ .

وطالب الخبير الأثاري والسياحي الدكتور عبدالرحيم ربحان بضرورة تنشيط السياحة البحرية لموانئ البحر الأحمر التاريخية وقال إن البحر الأحمر يعد موطناً للصهيونية لأهميته التاريخية والتجارية عبر العصور، وتجلى ذلك في تقدم سلطة الاحتلال بفلسطين بمشروع الأخدود الأفريقي العظيم للجنة التراث العالمي باليونسكو في يونيو عام ٢٠٠٢ وأضاف : إن هذا المشروع كان يتضمن تسجيل هذا الإخدود كوحدة جغرافية، وتراثية، وطبيعية كتراث مشترك بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا، ويشمل الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر، والاحتلال بفلسطين، بحكم وجودها الجغرافي، مشيراً إلى أن هذا المشروع ظاهره الوحدة الثقافية، وباطنه التحكم في مقدرات المنطقة، والعبث بتاريخها وتراثها تشاء، وتهويد التراث العربي تحت ظل اليونسكو، وفشل المشروع لوقوف العرب يداً واحدة ضده ومن هذا المنطلق يجب العمل على تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، تحبط كل الأطماع الصهيونية مستقبلاً، وبإضافة مقوم جديد لمنظومة السياحة العالمية وهي السياحة البحرية، عبر موانئ البحر الأحمر التاريخية، التي كان لها دور عظيم في نهضة الحضارة الإسلامية، وصد الغزوات الصليبية واسترداد القدس، موضحاً أن بعض الموانئ القديمة مازالت تمارس دورها حتى الآن، وكذلك استغلال الثروات البحرية للبحر الأحمر، وتفرد بالشعاب المرجانية؛ ليشمل أشهر مناطق غطس في

العالم وأكد أن هناك ١٥ ميناء تاريخياً بالبحر الأحمر منها تسعة موانئ بمصر؛ مثل ميناء القلزم السويس حالياً، وكان موضعاً مهماً على رأس خليج السويس، وكانت في القرن الثاني الميلادي أهم ميناء للتجارة مع الهند، وفي صدر الإسلام أصبحت القلزم الميناء الرئيسي لمصر على البحر الأحمر، وميناء عيون موسى الذي يبعد ٣٥ كيلو متراً جنوب السويس، وكان به محجر صحي قديم، وميناء أبوزنيمة على الجانب الشرقي من خليج السويس ١٣٥ كيلو متراً جنوب السويس، وكان ميناء مستخرجى الفيروز بمنطقة سرايت الخادم في عصور مصر القديمة.

كشفت وكالة مخابرات مدنية أمريكية أن لإسرائيل وجوداً عسكرياً في إريتريا المجاورة للسودان، وصفته بأنه صغير لكنه ذو مغزى ونسب مركز ستراتفور للدراسات الإستراتيجية والأمنية وهو أحد أهم المؤسسات الخاصة التي تُعنى بقطاع المخابرات إلى مصادر دبلوماسية وإعلامية القول أن إسرائيل تعمل داخل إريتريا ولها وحدات بحرية صغيرة في أرخبيل دهلك وميناء مصوع، ومركز للتصنت في جبال أمبا سويرا والوجود الإسرائيلي يهدف بوجه خاص إلى جمع معلومات استخبارية لرصد أنشطة إيران في المنطقة وغيرها من تحركات معادية لها في البحر الأحمر كما أفادت صحيفة معاريف أن الهدف الأساس من هذا الوجود هو متابعة السفن التي تبحر نحو السودان لتقوم من هناك بتهريب معدات حربية إلى قطاع غزة وتنشد أسمرا صداقة إسرائيل لعدة

إستراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر وتحولاتها

لما كانت القارة السوداء تشكل العمق الإستراتيجي العربي والإسلامي أو قل الجبهة والحديقة الخلفية لعالمنا العربي والإسلامي معاً، ظلت قارة أفريقيا في دائرة اهتمام الإستراتيجية الصهيونية ودبلوماسيتها المزدوجة، منذ وجود هذا الكيان السرطاني، الذي لا يقر بحدوده ولا أطماعه، ويسعى للتوسع اقتصادياً مثال: مشروع قناة البحرين الثلاثي الذي تمّ توقيعه مؤخراً، ومشروع تصدير الغاز الإسرائيلي من سواحل المتوسط إلى شركة البوتاس العربية على الجانب الأردني من البحر الميت كما صرح عويد عيران لتذويب الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن تم وقف توسعه الجغرافي إلى حد ما، عبر ما سمي معاهدات السلام العربية معه، سواء عبر مصر، أو عبر عمان، أو منظمة التحرير الفلسطينية، مع التسليم برفضها شعبياً وعلى ساحاتها وميادينها للقارة السوداء، تشكل ويتشكل بعمق الصراع الصهيوني مع إيران وحزب الله دائماً وأبداً، والصراع العميق بين البلدريبرج في الداخل والخارج الأمريكي، مع النواة الصلبة في بكين ومثيلتها في الفيدرالية الروسية.

تم زرع هذا الكيان في قلب العالم العربي بدعم ومباركة الدول الغربية وفي غيبة الوعي والارادة العربية آنذاك، فعجزت جيوش الدول العربية مجتمعة عن اقتلاع هذا الوباء من الجسد العربي المتهالك، ومنذ ذلك

الوقت والمنطقة تعج بالصراعات بين هذا الكيان السرطاني البغيض من جهة، وبين دول عربية جريحة، وما زالت ساحات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية ضعيفة، تمثلت جهودها أي الدول العربية الجريحة فقط في محاولات لحصاره ومنع انتشاره والحيلولة دون توغله في الجسد العربي.

مقابل ذلك يجتهد الكيان الصهيوني وبشكل دوؤب لكسر هذا الحصار والعمل على النفاذ داخله تارة، والألتفاف حوله تارة أخرى، وها هي إسرائيل الصهيونية الطارئة على كل شيء، تجد متنفسها الآخر في قارة أفريقيا فهي ميدان سياسي واقتصادي وعسكري واستخباري رحب، نحو تحقيق أهدافها في الألتفاف حول الطوق الذي فرض عليها إلى حد ما من الدول العربية.

لقد كانت عملية التسوية السياسية السلمية في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، قد أدت إلى تأمين هذا الكيان العبري بالمعنى العضوي والسياسي، وبالتالي أمن ذلك لهذا الكيان تنفيذ استراتيجيته في القارة السوداء، لملء الفراغ الذي خلفه العرب بعد وفاة جمال عبد الناصروقبل سنوات الربيع العربي عقد الملك عبد الله الثاني والرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والرئيس المصري السابق مبارك، اجتماعاً ثلاثياً في العقبة في نهاية عطلة عيد الأضحى المبارك آنذاك، لبحث موضوع

القرصنة في مياه البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والدور والوجود العربي المرجو في مياه البحر الأحمر وعلى سواحل.

والغريب في هذه المسألة، أنه لم يتم البناء على ما بدأه الملك عبدالله الثاني، لا من الجانب الأردني ولا الجانب المصري ولا اليمني وكأننا بلا أفق سياسي استراتيجي، ولا نفكر أبعد من أنوفنا بعكس عدونا الإسرائيلي الصهيوني الاستراتيجي والصورة تتغير وبسرعة الآن لغير صالح العرب والمسلمين، حيث بدأت حكومة هذا الكيان السرطاني تتسلل تدريجياً بقوة إلى أفريقيا، عبر التعاون الأمني والفني مع بعض دول القارة، أو من خلال الروابط التجارية والأقتصادية.

جميع رؤساء أجهزة مجتمع المخابرات الصهيوني، قاموا بزيارات بعضها معلن والكثير منها سري إلى أفريقيا تركز على دول محددة ومعينة دون غيرها في القارة السوداء، تلك الدول التي تتميز بروابطها التاريخية والتجارية والأقتصادية والأمنية الاستخبارية، مما يطرح بعض التساؤلات عن طبيعة نوايا الدبلوماسية الإسرائيلية الصهيونية لاحقاً نحو أفريقيا.

تعتبر كينيا، الدولة التي تستضيف أكبر وأهم قاعدة استخبارية للموساد الإسرائيلي، حيث العلاقات الكينية-الإسرائيلية متنوعة ومتميزة تجارياً واقتصادياً بسبب الروابط التجارية والأقتصادية بين إسرائيل

والشركات اليهودية العالمية الناشطة في تجارة التبغ والبن والشاي من جهة، وكينيا من جهة أخرى، أضف إلى ذلك توجهات مجلس الكنائس الكيني الداعم للمسيحية الصهيونية أما أثيوبيا فحدث ولا حرج، فهي تمثل الحليف الاستراتيجي لإسرائيل وواشنطن في القرن الأفريقي، إذا ما استثنينا فترة حكم الرئيس الماركسي مانجستو هيلاماريام فقط.

وعمليات الحروب السرية الإسرائيلية في أفريقيا كثيرة ومتعددة وتتجدد باستمرار، وما يجري فيما يسمى بجنوب السودان الآن من صراع ونزاع مسلح، كيفما حسبته وحلته يقع في هذه الخانة، رغم عمق العلاقات الإسرائيلية الصهيونية مع تلك الدولة المسخ أعمق خسائر الأمن القومي المصري بشكل خاص، والعربي بشكل عام، والمحزن المفجع أن جلّ العرب ومعهم الأردن اعترفوا بتلك الدولة المسخ، الدولة المولودة بالسفاح في فراش الأممية، إنها نبته شيطانية رؤوسها كأنها الشياطين.

كذلك امدادات الأسلحة العبرية في الماضي القريب، وهذا الزمن العربي المأزوم والمتهاك، تكمن وتتمثل عبر أوغندا باتجاه حركات التمرد الناشطة، ليس فقط في جنوب السودان وشرق زانير، بل في كل البؤر الساخنة من شمال أفريقيا إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، والآن الرئيس الأوغندي يتوسط بين رئيس الدولة المسخ ونائبه، لا بل

ويرسل قوات لحماية المدنيين، وتفعل الأمم المتحدة فراش الأمم
وترسل قوات فصل، إنها مفارقة عجيبة مضحكة مفعجة.

بجانب حلفاء إسرائيل الصهيونية في رواندا وبوروندي، هناك نيجيريا
فهي مهمة للدولة الصهيونية، لأنها تمثل الدولة النفطية الأكبر في
أفريقيا، إضافة إلى وجود شبكات غسيل الأموال التي تشرف عليها
المؤسسات المالية العالمية اليهودية، ومن تحالف معها من الشركات
العالمية الأخرى ذات الطابع المسيحي الغربي، ووجود الشركات النفطية
الأمريكية الأفريقية مثل: شيفرون والبريطانية مثل: كبريتيش بتروليوم
الداعمة لإسرائيل الصهيونية، يكفي ما يجري في حق المسلمين في
نيجيريا من مذابح وحرقتهم وهم أحياء، في أخايد عميقة وعبر صراع
طائفي عرقي ديني ففتش عن إسرائيل الصهيونية وغانا حليف آخر
للكيان الصهيوني، لأنها تمثل الدولة المرشحة للقيام بدور رئيسي في
استضافة القيادة الأمريكية الأفريقية، وقد زارها الرئيس الأمريكي باراك
أوباما في رئاسته الأولى، وأجرى سلسلة تفاهات عسكرية وسياسية
وأمنية استخبارية ناجحة مع قيادة غانا، لذلك تسعى إسرائيل الصهيونية
للتنسيق مع هذه الدولة، بما يتيح لتل أبيب القيام بدور المكمل والمساند
للدور الأمريكي المرجو والمرتقب في غانا.

وما يتسنى لنا من معلومات، نجد بعد التدقيق في طبيعة الوفود الإسرائيلية الصهيونية التي تزور القارة السوداء، أنها تتكون بشكل أساسي من قادة ورموز الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وهو مؤشر على نتائج توقيع عقود الصفقات العسكرية الإسرائيلية مع الدول الأفريقية المعنية فتجارة الأسلحة حاضرة في أجندات جلّ الوفود الصهيونية أما فيما يتعلق بتهديد الأمن القومي المصري، نجد أنه من بين الدول التي تزورها الوفود الصهيونية، هناك ثلاثة دول تسيطر على منابع نهر النيل، فأثيوبيا تسيطر على بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق، وكنيا وأوغندا تسيطران على بحيرة فكتوريا التي ينبع منها النيل الأبيض، وتشوي المعلومات الاستخبارية أن تفاهات هذه المجاميع الصهيونية، مع زعماء هذه الدول تشمل ملف المنشآت المائية التي وعدت إسرائيل الصهيونية، بإقامتها عند نقطة خروج النيل الأزرق من بحيرة تانا ونقطة خروج النيل الأبيض من بحيرة فكتوريا، وهذه المنشآت عبارة عن خزانات مائية ضخمة تهدف إلى رفع مستوى المياه في هذه البحيرات، والتحكم وضبط تدفقات مياه النيلين الأزرق والأبيض وتسعى إسرائيل الصهيونية إلى استيعاب المزيد من الأفارقة، ضمن دائرة النفوذ اليهودي عن طريق عمليات التبشير اليهودي التي حققت مزيد من النجاح في أوغندا وكنيا وجنوب أفريقيا، حيث أصبح هناك عدد متزايد من اليهود الأفارقة الذين ستحاول إسرائيل خلال المراحل القادمة ليس

تهجيرهم إلى إسرائيل، إنما دعمهم، بحيث يصعدون على سلم النخب الحاكمة في بلدانهم، فتكون فائدتهم لإسرائيل أكثر نوعية وأهمية من توطينهم في الشمال الفلسطيني المحتل كما تحاول تنظيم الجماعات اليهودية في أفريقيا، مع نشر المزيد من الشركات اليهودية العالمية في القارة السوداء، بما يتلائم مع قيام الاقتصاد العبري بدور قطاع الخدمات الذي يقدم مساندة لمعاملات هذه الشركات، مع الدول الأوروبية والأمريكية من تقديم القروض وتنفيذ الترتيبات المصرفية وخدمات التأمين والشحن البحري ومن أهداف الدولة الصهيونية أيضاً في القارة السوداء، عزل الدول العربية عن أفريقيا، بما يؤدي إلى قطع الطريق أمام قيام أي علاقات عربية أفريقية حقيقية، بما يترتب عليه سيطرة الشركات الإسرائيلية على الخامات الزراعية والمعدنية كذلك كسب السند الدبلوماسي الأفريقي لصالح إسرائيل في المنظمات الدولية ومحافلها وكواليسها، ففي أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م قطعت كل دول أفريقيا وبشكل جماعي علاقاتها مع الكيان الصهيوني، مما جعل القارة السوداء خالية من الصهيونية نوعاً ما، وقد أثر هذا الموقف على توازن التصويت داخل الأمم المتحدة، والآن هاهي إسرائيل الصهيونية تحاول وبكل السبل ملء الفراغ الآن، فكما هو معروف أفريقيا كانت لفترة طويلة واقعة تحت دائرة النفوذ الفرنسي الفرانكفوني والبريطاني الأنجلوفوني، وبقي النفوذ الفرنسي الآن رغم تراجع له، وتراجع لا بل

انتهاء النفوذ البريطاني لصالح النفوذ الأمريكي، الذي تسعى إسرائيل الصهيونية جاهدة، لاستخدامه كغطاء تتحرك بحرية تامة تحته ومن خلاله، بما يتيح القضاء وبشكل نهائي على تقدم الثقافة العربية والاسلامية، فحجم المخططات الاسرائيلية الرامية إلى إنهاء ما تبقى من الوجود العربي في القارة السوداء كبير ونوعي، وعبر استغلال حالة الفراغ السياسي والاقتصادي والأمني الناجمة عن الإهمال الرسمي العربي لهذه القارة، لأنه بخلاف ذلك تخشى إسرائيل الصهيونية نشأة النفوذ العربفوني المهدد لها في أفريقيا.

ويكشف كتاب الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر للأستاذ حلمي عبد الكريم الزعبي وقائع وجذور الفكر الاستراتيجي للسيطرة على البحر الأحمر التي تتواكب مع طرح فكرة المشروع الصهيوني منذ القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٤٠ عندما طرح بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك، فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين والجدير بالذكر أن بالمرستون هو من نفذ المخطط الهادف إلى تدمير أول دولة عربية متحدة تتحقق في المشرق العربي ضمت مصر وسوريا في عهد محمد علي، فأرسل الأسطول البريطاني لمهاجمة شواطئ سورية لحمل إبراهيم باشا على التنازل عن سورية وضرب الوحدة ومنذ ذلك الوقت أخذ يروج لفكرة دولة يهودية عازلة في فلسطين وكانت أهم برامج تلك الدولة رسم حدودها لتمتد إلى منطقة

النقب بأكملها وتمكين إسرائيل من الوصول للبحر الأحمر ليشكل حاجز جغرافى وبشرى لكى يفصل عرب الأردن وسوريا ولبنان والعراق عن عرب مصر وحرمان الدول العربية من ركائز قوتها بتفكيك نقط الاتصال الاستراتيجية داخل الوطن العربي.

إن هيمنة إسرائيل على البحر الأحمر تعني توسيع دائرة المخاطر والتهديد لتمتد من مصر والأردن إلى السعودية واليمن، بل وحتى السودان وصولاً إلى القرن الأفريقى وبالنظر إلى العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية، نجد أن أذرع الصهيونية تحاول الوصول إلى منابع النيل شريان الحياة لكل من مصر والسودان وعلى هذا النحو، ظلت الأوساط الصهيونية تردد ادعاءات أن صلة اليهود بالبحر الأحمر صلة تاريخية بينما حقائق التاريخ تثبت أن البحر الأحمر ومناذره الشمالية خليج العقبة، والجنوبية باب المندب، كانت منذ غابر الأزمان بحدراً عربياً، فقد ظل العرب يشرفون عليه بحكم موقع بلادهم على سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة والمدخل الجنوبي دون منازع، واعتبر بحدراً داخلياً لم تمخر عبابه أية سفن أجنبية، حتى تم شق قناة السويس في عام ١٨٦٩.

كشف المحرر العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت ألكس فيشمان، في تقرير له استعرض من خلاله مقتطفات من التقرير الصادر عن دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أمان أن العالم

العربي اليوم لا يوجد به دولة عظمى بإمكانها أن تجري توازنات وتعاوناً دولياً من أجل إحداث تهدئة إقليمية.

كما كشف وجود أربعة معسكرات في العالم العربي تسيطر على الأوضاع في المنطقة، وهي:

أولاً: إيران وسوريا وحزب الله والجهاد الإسلامي والحوثيون في اليمن.

ثانياً: تنظيمات الجهاد، وتشمل القاعدة في جزيرة العرب ومقره اليمن، بالإضافة إلى داعش وجبهة النصرة وأنصار بيت المقدس في سيناء، وكذلك تشمل عشرات التنظيمات الصغيرة التي تدور في فلكها.

ثالثاً: الجماعات الإسلامية في غزة والأردن ومصر وسوريا.

رابعاً: معسكر يضم مصر والأردن ودول الخليج، وانضمت إليه قطر أخيراً.

المخابرات العسكرية الإسرائيلية ترى أخطاراً عدة قد تهدد إسرائيل ومن المتوقع أن يكون العالم العربي مكاناً سيئاً للعيش، وقد يكون أحد الأماكن الأسوأ والأخطر في العالم عندما تنظر المخابرات العسكرية وتلمس ما يحدث وراء الحدود؛ إيران، العراق، اليمن، الأردن، سوريا، لبنان، مصر، السعودية وشمال أفريقيا فإنها ترى وتصف عالماً مليئاً بالفساد الاجتماعي ويتهاوى سياسياً ويصبح فقيراً أكثر فأكثر.

الأزمة الاقتصادية المزمنة لدول الربيع العربي الآخذة في التعمق بسبب تراجع أسعار النفط، تزيد من الانهيار الداخلي لدول مركزية مثل سوريا، ليبيا والعراق، الأمر الذي سيزعزع أنظمة مستقرة مثل إيران ومصر فقط في السعودية التي تعتبر دولة مستقرة وصلت البطالة هذا العام في أوساط الشباب إلى ٣٠ بالمائة وليس غريباً أن هناك الكثير من السعوديين في منظمات الجهاد العالمي.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية :

كانت السيطرة على البحر الأحمر تتطلب تنفيذ الخطة الصهيونية على مراحل، ففي إطار الغزو الصهيوني لفلسطين بدأت الخطة باستيطان النقب منذ عام ١٩٣٨ وفي عام ١٩٤٩ احتلت إسرائيل قرية أم رشراش على خليج العقبة لتقيم ميناء إيلات وعام ١٩٥٦ احتلت سيناء وشرم الشيخ ومضيق ثيران لتنتقل إلى البحر الأحمر ومنه إلى إفريقيا وآسيا وانسحبت إسرائيل في مارس ١٩٥٧ لتحل محلها قوات الطوارئ الدولية التي انسحبت أيضاً بناء على طلب مصر في ١٩٦٧/٥/٢٣ ثم عادت إسرائيل في حرب ١٩٦٧ فاحتلت المضيق وسيناء كلها وبعد حرب ١٩٧٣ ضمنت معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٩ لإسرائيل حق المرور والملاحة في قناة السويس ومضيق ثيران، واعتبرت المعاهدة البحر

الأحمر بجرّاً مفتوحاً، كما ضمنت لها الولايات المتحدة الأمريكية أن يظل باب المندب في الجنوب مفتوحاً لملاحتها.

ويمكن القول إن اشتراك إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا في حرب ١٩٥٦ ضد مصر كان أحد أسبابه إكمالاً لحرب ١٩٤٨ فقد هدفت إسرائيل من هذه الحرب من بين أهداف رئيسية أخرى إلى تحقيق إطلاله على البحر الأحمر بتوفير الظروف والعوامل اللازمة لإحياء ميناء إيلات ذلك الميناء الذي كان منذ إقامته في عام ١٩٥١ حتى حرب ١٩٥٦، غير فاعل بسبب إغلاق خليج العقبة وتطبيق أحكام المقاطعة على العلاقات التجارية مع إسرائيل سواء في مضيق ثيران أو قناة السويس يضاف إلى ذلك أن مستقبل النقب من حيث تطويره اقتصادياً وإعمارهِ وتوطين المهاجرين القادمين إلى إسرائيل فيه كان مرهوناً بفتح تلك النافذة المغلقة في إيلات.

وفي حرب ١٩٧٣ تلقت إسرائيل درساً جعلها تعدّل إستراتيجيتها في البحر الأحمر، فبعد أن اطمأنت أن احتلالها لشرم الشيخ ومضيق ثيران في حرب ١٩٦٧ قد فتح لها السبيل للسيطرة على البحر الأحمر، جاءت حرب ١٩٧٣ لتثبت لإسرائيل خطأ فكرتها، حين أغلقت مصر باب المندب وجعلت إسرائيل تعاني الاختناق وكانت إسرائيل قبل ذلك قد أدركت أهمية باب المندب بالنسبة لأمنها وملاحتها فانطلقت قبيل حرب ١٩٦٧ تهدد

بأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء التهديدات اليمنية بشأن إغلاق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية.

لقد منع إغلاق باب المندب إمدادات النفط من عبور مضيق ثيران إلى ميناء إيلات، فجفت أنابيب الضخ وعجزت الآلة الحربية الإسرائيلية عن أن تستمر في القتال، إلا أياماً قليلة قبل أن تدركها الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط لسد العجز الخطير فيه وكانت حرب ١٩٧٣ المنعطف الذي تطور عنده مفهوم البحر الأحمر في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، فقد اعترف قائد القوات البحرية الإسرائيلية، أن حصار باب المندب أظهر أن سيطرة إسرائيل على شرم الشيخ ومضيق ثيران ليس فيها ضمان لتأمين حرية الملاحة الإسرائيلية وانتهى إلى أن الحل يتمثل في تعزيز الوجود البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر، من أجل ضمان المصالح الإسرائيلية وضمان عدم تكرار ما حدث في حرب ١٩٧٣.

ونظراً لخطر هذا العنصر الجديد الذي دخل على الوضع الإستراتيجي للبحر الأحمر، كان أول ما سعت إليه إسرائيل إثر وقف إطلاق النار، رفع الحصار العربي عن باب المندب وهذا ما تضمنه الاتفاق الأول لفصل القوات مع مصر ١٩٧٤، كما حصلت على تعهد أمريكي بالألا يتكرر حصار المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأن يكون الأسطول الأمريكي السابع المرابط في المحيط الهندي هو الضامن لذلك وفي عام ١٩٨٢ عززت

أمريكا وجودها في البحر الأحمر لحماية حرية الملاحة ومنها الملاحة الإسرائيلية إضافة إلى هذه الترتيبات والضمانات سلكت إسرائيل مسارين يعززان هدفها أولهما: السعي إلى تدويل باب المندب ومجموعة الجزر العربية التي تتحكم فيه وثانيهما: تعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية في حوض البحر أو القريبة منه، مثل إريتريا وإثيوبيا وكينيا، بإمدادها بالأسلحة والخبرات والمعدات الزراعية مقابل استخدام إسرائيل موانئها وأراضيها، وإقامة قواعد عسكرية ومراكز مراقبة.

كل ذلك من أجل التدخل السريع ضد أي إجراءات عربية لفرض حصار بحري على إسرائيل في البحر الأحمر.

وهكذا يمكن القول إن الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة الحروب ١٩٤٨-١٩٨٥ وفي مرحلة إقامة السلام التي بدأت عملية التفاوض بشأنها في مؤتمر السلام للشرق الأوسط (مدريد ١٠/٣٠/١٩٩١) تتجسد في ما يلي:

١. تأمين الملاحة البحرية بين إسرائيل وآسيا وإفريقيا وأوروبا عبر حماية ميناء إيلات، حق المرور في مضيق ثيران وباب المندب وقناة السويس، والتمركز العسكري في بعض جزر البحر الأحمر للرقابة والتمركز العسكري كقاعدة للعمليات.

٢. التعاون مع بعض الدول الإفريقية على تحقيق وجود عسكري أو فني في بعض الموانئ والمواقع والجزر في البحر الأحمر.

٣. العمل على تدويل مضيق باب المندب، كمر دولي للملاحة.

٤. الاستناد إلى الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر من أجل ترسيخ علاقات إسرائيل الاقتصادية والسياسية بالدول الإفريقية والآسيوية. ٥. تعطيل أي مشروع للتضامن أو التعاون العربي في البحر الأحمر، أو لجعل البحر الأحمر بحيرة عربية أو لنشر السيطرة العربية عليه والسعي إلى طمس هويته العربية.

٦. فرض وجود إسرائيل كدولة إقليمية في البحر الأحمر.

٧. ترسيخ انشطار الوطن العربي إلى قسمين منفصلين، آسيوي وإفريقي.

لهذا مرت إستراتيجيتها في البحر الأحمر، حتى الآن، بثلاث مراحل، تندرج جميعها تحت ذريعة الأمن وعوامله:

١. ترسيخ موطئ قدم في خليج العقبة ١٩٤٩ - ١٩٦٧.

٢. حرية الملاحة في مضيق ثيران، من خليج العقبة إلى وسط البحر الأحمر ١٩٦٧-١٩٧٣.

٣. حرية الملاحة في البحر الأحمر كله، وبمنافذه الثلاثة: مضيق ثيران، وقناة السويس، وباب المندب منذ ١٩٧٤.

وكانت المراحل الثلاث المذكورة ذات صلات مباشرة بمرحلة الحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٥ ويمكن القول، الآن إن المرحلة الرابعة، وسمتها الرئيسية سعي إسرائيل إلى التغلغل في البحر الأحمر، بدأت مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩، ثم بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤ وتتطلع إسرائيل إلى إنجاز إقامة سلام عربي - إسرائيلي، من أجل أن تسير قدماً في تحقيق هدفها.

أدى وصول إسرائيل إلى المرحلة الرابعة من إستراتيجيتها في البحر الأحمر، إلى حدوث ثلاثة متغيرات ذات طابع إستراتيجي:

١. أول هذه المتغيرات، أن إسرائيل أصبحت عضواً أصيلاً في حوض البحر الأحمر، لها ما للدول الأخرى المطلة على ساحله من حقوق ومصالح اقتصادية وقانونية ودبلوماسية، وعليها ما عليها من التزامات.

٢. ارتباط الأمن الإسرائيلي بالبحر الأحمر، بمعنى أن لإسرائيل الحق في عمق إستراتيجي لها في هذا البحر، بطول مجراه وتعدد مضائقه.

٣. حق إسرائيل في الوجود العسكري في البحر، دفاعاً عن مصالحها وعمقها الإستراتيجي، خاصة إذا كان هذا الوجود مستنداً إلى عدم

اعتراض الطرف الآخر ويتطلب تنفيذ المرحلة الرابعة من إستراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر، أن تعمل لترسيخ المتغيرات الثلاثة، وتعزيز وجودها الاقتصادي والقانوني والدبلوماسي والسياسي والعسكري في وسط البحر، مرافقاً وجزراً ومضائق، وفي دول حوضه، خاصة في الساحل والقرن الإفريقيين.

مواجهة الوجود الإيراني : إسرائيل تعتبر البحر الأحمر جسراً يصلها بأفريقيا وآسيا سياسياً واقتصادياً وإستراتيجياً لهذا تتابع بقلق بالغ تنامي الوجود الإيراني في شرق أفريقيا وبشكل خاص في إريتريا والتعاون العسكري بينهما ومنح أسطول إيران تسهيلات في مينائي عصب ومصوع ونصب صواريخ بحرية قادرة على تهديد الأسطول التجاري والحربي الإسرائيلي والأساطيل الغربية يفرض تحدياً، لأن هذا الوجود هدفه مواجهة الوجود البحري العسكري الإسرائيلي الذي يحشد في البحر الأحمر والمحيط الهندي لمواجهة احتمال توجيه ضربة عسكرية جوية وبحرية ضد إيران فإسرائيل هي التي ستتحمل العبء الأكبر في مواجهة التحدي الإيراني الذي ينطلق من إريتريا، وإلى جانبها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقد قامت إيران بتهريب الأسلحة ودعم الحوثيين من أجل إيجاد موطن قدم في خليج عدن وموانئ اليمن، في نطاق تعزيز مكانتها الإقليمية وانطلاقاً من إستراتيجية الهيمنة.